اللغات والمصطلحات القانونية

الأسدس الثاني ــ الفوج الثاني

الأستاذ : جبر أبو طافش

المصطلحات القانونية

الأسطورة السياسية

يتميز الانسان عن سائر الكائنات بالتنظيم السياسي ، ورافق هذا التنظيم نشأة الجماعات الإنسانية ، حيث عرف الانسان اول صور التفكير السياسي ، وكانت بداية هذا التفكير أسطورية ، فالأسطورة هي الصورة الفكرية الأولى التي حرر بها الإنسان نفسه من الواقع وضمنها أفكاره حول العالم الخارجي ، فهي فلسفته الأولى ، وان كانت فلسفة خيالية وغير منهجية ، لهذا نستخلص من أساطير الشعوب أقدم افكارها السياسية .

هكذا خلع البابليون والأشوريون والآراميون والفنيقيون والفراعنة مفاهيم الحكم والسلطة والصراع والحرب والسلم على آلهتهم ، ودخلت هذه المفاهيم عندهم في أساطير الخلق الكوني . واقترن ظهور الآلهة بالتنازع فيما بينهم على السلطة ، الى أن قوي أحدهم وفرض سلطانه على الجميع ، وخلقت الآلهة الإنسان ليتحمل عنها أعباء الأعمال التي تقوم بها ، والحروب التي تخوضها .

وتصبح الأسطورة أكثر وضوحا عند اليونان ، فمحاورات افلاطون مليئة بالأساطير ، واهمها اسطورة العدالة ، التي تعتبر القاعدة الفكرية الأسطورية للديموقراطية .

تجاوز فكر الشرق الأوسط في القرون الوسطى طوره الأسطوري الى الطور الديني ، ففي التوراة والإنجيل والقرآن نجد السلطة مركزة كلها في الله الواحد الخالق لكل شيء ، وسلطة الإنسان ما هي الا ظل لسلطته.

وتبقى هذه الفكرة سائدة الى أن يدخل المنهج العقلاني في التفكير السياسي ، فترد السلطة كليا أوجزئيا للإنسان ، وتأخذ الأسطورة السياسية معان جديدة ، واهمها المعنى الذي اخذته في فلسفة جورج سوريل George Sorel ، حيث اعتبرها ضرورة من ضرورات العقيدة والفعالية السياسية ، حيث يعتبر أن العالم أحوج ما يكون الى اساطير ثورية تقابل الأساطير الليبرالية حول التقدم والحرية ، ويعرف الأسطورة بأنها ((**مجموعة متماسكة من الصور المحركة**)) فهي وسيلة للتأثير في الحاضر واستفزاز النضال السياسي ، وهي نظام كلي ايماني وان لم يكن نظاما عقلانيا .

ويعطي ماك إيفرMc Iver معنى أوسع للأسطورة السياسية حيث يعتبر أن ((الأوامر الاجتماعية والبناء الاجتماعي ، بل أن الكينونة الاجتماعية بحد ذاتها لا بد أن تستند إلى الأسطورة ، فالتغيرات الحادثة في بنية المجتمع تستوحى من تغيرات اسطورية توحي بمثل هذه التغيرات ، فالمجتمع يتنفس الأسطورة كما يتنفس الهواء ..... وتتخذ الأسطورة في مختلف المجتمعات أشكالا لا حد لها ولكن قوام كل الأشكال الأسطورية مهما اختلفت هو الأسطورة السياسية)) .

الفلسفة السياسية

الفلسفة السياسية هي ذلك الفرع من فروع الفلسفة الذي يبحث عن الحقيقة والحكمة المتعلقة بالمباديء المثالية للحياة السياسية ، وعلاقة هذه المباديء بعضها ببعض ، وعلاقة المباديء السياسية بمباديء الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ترمي الفلسفة السياسية للوصول للمباديء التي تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق غاية وجودها ، كمبدأ العدالة عند أفلاطون ومبدأ الخير العام عند ارسطو ومبدأ العصبية عند ابن خلدون . لذلك يهتم الفيلسوف بمباديء الدولة وغاياتها وقيمها أكثر من اهتمامه بها كظاهرة سياسية . فعالم السياسة يصف ويحلل ويفسر أما فيلسوف السياسة فيتجاوز ذلك الى

وصف ما ينبغي أن تكون عليه الدولة ، فيحاول وضع تصور مثالي للدولة ولنظامها السياسي بصرف النظر عن الواقع ، فهو لا يتعرض لما هو كائن بل الى ما يجب أن يكون.

لذلك نجد الفلسفة السياسية تتجاوز الزمان والمكان ويمكن أن يستفاد منها في أي زمان ، والفلسفة السياسية لا تقدم لنا مذاهب مغلقة بل تقدم تصورات للدولة المثالية والحكومة المثالية ، وصور من العدالة وكيفية تحقيقها في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهذه التصورات تكون دائما قابلة للحوار والنقاش والتعديل حسب ظروف كل مجتمع سياسي .

النظرية السياسية

يمكن تعريف النظرية بأنها ((مجموعة من القضايا التي ترتبط معا بطريقة علمية منظمة والتي تعمل على تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات)) أو ((مجموعة افتراضات وقضايا تتعلق بظاهرة معينة بحيث يمكن أن تستنبط منها مجموعة من الفروض القابلة للإختبار)) . فالنظرية العلمية هي بناء تصوري يبنيه الفكر ليربط بين مباديء ونتائج معينة. وقد يكون هذا البناء صائبا أو خاطئا ، لذلك لا تصبح النظرية علمية الا اذا ثبتت صحتها بواسطة تجربتها في الواقع .

لقد ولدت النظرية السياسية متواكبة مع ولادة علم السياسة ، وفي نفس الوقت الذي تحررت فيه السياسة من الفلسفة ومقولاتها المسبقة ، فالواقع هو مصدر النظرية السياسية وليس العقل المجرد للعالم السياسي ,.

لكن ذلك لا يعني أن إضفاء الواقعية والعلمية على النظرية السياسية أنها متطابقة مع الواقع أو أنها نتيجة حتمية للتجريب السياسي ، فهناك دائما فجوة بين المقولات النظرية والواقع ، ولا توجد نظرية علمية متطابقة تماما مع الواقع ، صحيح أن النظرية العلمية تؤسس من الواقع ولكنها تكون دائما في علاقة جدلية معه تؤثر به ويؤثر عليها ، تطوره ويطورها .

لذلك يرى **فوجلين** أن النظرية السياسية ((علم تجريبي يقوم على الخبرة الكلية للإنسان ، ومهمتها صياغة مشاكل التنظيم السياسي تجريبيا ونقديا)) .

من هنا فالنظرية السياسية هي ذات قدرة على الربط بين الماضي والحاضر واستشراق أفاق المستقبل ، أي انها قادرة على التحرر من التاريخ والأسطورة والغيبيات والفلسفة ، وقادرة على الضبط في الحاضر والتنبؤ للمستقبل ، الأمر الذي يعتبر أهم خصائص النظرية السياسية .

يمكن تصنيف النظريات السياسية الى :

ـ النظرية المثالية

ـ الواقعية السياسية

ـ السلوكية

ـ نظرية النظم

ـ ما بعد السلوكية

ـ الواقعية الجديدة

المذهب السياسي

لا شك أن الأفكار والفلسفات والنظريات السياسية تحتمل الصواب والخطأ ، وهي عرضة للمراجعة وإعادة النظر أكثر من المذهب السياسي ، فالمذهب السياسي هو أقرب للمسلم اليقيني منه الى الفلسفة السياسية أو النظرية السياسية ، فقد يكون في أول الأمر فلسفة أو نظرية ولكن هذه الفلسفة او النظرية لا تلبث أن تتحول الى عقيدة لدى بعض الذين يؤمنون بصحتها ، فان أصبحت كذلك ، اصبح من المتعذر على من يؤمن بها أن يخضعها للنقد العلمي ، فالمفروض بالفيلسوف والعالم أن يبقى متمسكا بفلسفته أو نظريته ما دامت متفقة مع الحقيقة ، ولكنه يتخلى عنها اذا ما ثبت له تعارضها مع الحقيقة ، لكن غاية صاحب

المذهب اقناع الآخرين بصحة مذهبه وحملهم على العمل وفقا لهذا المذهب . فالمذهب اذا يختلف عن الفكرة والفلسفة والنظرية السياسية ، فالمذهب هو فكرة أصبحت معتقدا ، والفلسفة هي فكرة أصبحت ممنهجة والنظرية هي فكرة أصبحت فرضية علمية ثبتت صحتها عبر تجربتها في الواقع . ومع هذا فليس من السهل وضع حدا فاصلا بين الفلسفة السياسية والمذهب السياسي ، لأن الفلسفة اللبرالية تصبح مذهبا لدى من يعتبر نفسه ليبراليا والاشتراكية تصبح كذلك لدى من يعتبر نفسه اشتراكيا .

الأيدولوجيا

المعنى اللغوي للأيدولوجيا هو علم الافكار , وهي مكونة من كلمتين : IDEA وتعني فكرة ، و LOGES وتعني علم . وكان تراسي Tracy (1754– 1836) أول من استعمل كلمة ايدولوجيا وعرفها بأنها (العلم الذي يرمي لدراسة الافكار على أنها وقائع الوعي ويكتشف خصائصها وقوانينها وعلاقاتها بالاشارات التي تعبر عنها ويتتبع اصلها) ، وقد اخذ معناها يتطور منذ ذلك الحين الى أن أصبحت تعرف بأنها ((نظام منسق من الافكار والمعتقدات يفسر موقف الانسان من المجتمع ويؤدي الى اعتماد نسق من السلوك يجسد هذه الافكار والمعتقدات ويتفق معها)) .

وقد نظر اليها كارل ماركس نظرة استنكار لما تنطوي عليه من تجريد لأفكار هي في الحقيقة نتيجة للعلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع ، لذلك استعملها الماركسيون أول الأمر لنقد المذاهب العقائدية والفكرية التي اعتبروها تجريدية وغير متفقة مع الواقع على عكس الاشتراكية العلمية المستمدة من الواقع والمبنية على العلم .

فهذه المذاهب في نظر الماركسيون تستخدم الأيدلوجيا لتشويه الواقع وقلب الحقائق وتبرير المصالح الطبقية . فالايدلوجيا الليبرالية هي تبرير لمصالح الطبقة البرجوازية والايدلوجيا النازية تبرير للعنصرية والنزعة العسكرية الألمانية .

النظام السياسي

هو مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي . فالتمييز بين نظام وآخر يتم بناء على المؤسسة التي تتحمل المسؤولية العليا للسلطة التنفيذية ، فاذا كانت هذه المسؤولية مسندة لشخص واحد غير مسؤول أمام البرلمان كان النظام رئاسيا ، واذا كانت مسندة الى حكومة مسؤولة أمام البرلمان ، اعتبر نظاما برلمانيا ، واذا كان يتقاسمها رئيس الدولة وحكومة مسؤولة أمام البرلمان اعتبر نظاما شبه رئاسيا ، أما اذا كانت مسندة الى مجلس أعتبر النظام مجلسيا .

الشكل السياسي

يتعلق الشكل السياسي برئاسة الدولة في النظام السياسي فاذا كنت رئاسة الدولة محصورة بأسرة تتداولها تداولا وراثيا كان شكل الدولة ملكيا ، اما اذا كانت الرئاسة نتيجة لإنتخابات سواء انحصرت بشخص أو مجلس كان شكل الدولة جمهوريا .

العملية السياسية

العملية السياسية هي ((مجموعة من الأفعال المتتابعة التي تقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث الى حد ما بانتظام)) . وافتراض الحدوث المتتابع يعني ان العملية هي حالة فعالية مستمرة ،وقد أدخل بنتلي **Bentley** مفهوم العملية في علم السياسة سنة 1908 في كتابه (عملية الحكومة) .

والغاية من ادخال هذا المفهوم هو ابراز فعالية الفئات الاجتماعية في السياسة ، فالدولة ليست المؤسسات التي تتكون منها ، ولكنها أيضا الفعاليات الاجتماعية التي تعمل في هذه المؤسسات ، والدستور ليس مجرد أحكام ومواد ولكنه فعالية الفئات ذات المصلحة التي تضعه وتطبقه وتعدله ، الأمر الذي أدى الى اعتبار فعاليات الفئات الاجتماعية مدخلا للدراسات السياسية بدلا من دراسة المؤسسات السياسية الجامدة ، مما نتج عنه وجود فرعا من فروع علم الإجتماع وعلم السياسة يسمى (علم الاجتماع السياسي) .

البنية السياسية

أخذ علم السياسة مفهوم البنية من الهندسة ، والبنية بمعناها الهندسي هي ((الطريقة التي تندمج بها أجزاء الكل في واحد)) . ويفترض وجود البنية الترابط والانسجام بين أجزاء الكل ، بحيث يرتبط وجود كل جزء بوجود جميع الأجزاء الأخرى وبحيث تعمل هذه الأجزاء بانسجام مع بعضها البعض لتقوم بوظيفة محددة . ولا تتناول دراسة البنية مجرد وجود الأجزاء ، بل من حيث ترابط هذا الوجود وانسجامه ، فالبنية اذن هي (نظام العلاقات القائم بين أجزاء الكل) .

يكتسي دخول مفهوم البنية الى علم السياسة أهمية منهجية ، لأنه يبرز أهمية العلاقات القائمة بين مكونات النسق السياسي ، مما يساعد على تجاوز العلاقات القانونية القائمة بين أجزائه ، لهذا نجد أن المنهج البنيوي يركز على علاقات البنية السياسية بالبنيات الاجتماعية ، ويتجه الى دراسة البنية السياسية في السياق الأوسع للبنية الاجتماعية من خلال تفاعلها مع بنيات المجتمع كالبنيات الاقتصادية الاجتماعية .

السلوك السياسي

السلوك السياسي هو مجموع العمليات السياسية لمجتمع ما ، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي اذا نظرنا اليها من زاوية علم النفس ،لذلك نجد السلوكيون يدرسون العملية السياسية من خلال شخصيات وحوافز ومشاعر المشاركين فيها باستقلال تام عن اية اعتبارات خلقية أو ايدلوجية ، ويعرفون سلوك الانسان بأنه ((مجموعة ردود الأفعال العامة للإنسان سواء ما كان مشتركا منها بينه وبين أفراد محيطه أو ما كان خاصا به كفرد أو كمجتمع)) لهذا نجد أن هذا الاتجاه يركز على علاقة علم السياسية بعلم النفس .

النظام (النسق) الدولي

النظام (النسق) الدولي هو اطار نظري يساعد علماء السياسة على فهم التفاعلات بين الفاعلين الدوليين (دول ، منظمات دولية ، شركات عبير وطنية .....) وفهم علاقات القوى بينهم ، لأنه يمثل البيئة التي تتم فيها العلاقات الدولية .

وقد عرفه ستانلي هوفمان بأنه (نمط العلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية) كما عرفه محمد طه بدوي بأنه (مجموعة العلاقات التي تقوم بين الوحدات السياسية في زمن معين ، بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان كلي لتلك العلاقات) و (مجموعة من الوحدات السياسية بقوى متدرجة ، يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى) . ويمكن تعريفه كذلك بأنه (مجموعة من القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية ، والتي تضعها القوى الكبرى ، وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة) .

نستنتج من هذه التعاريف أن النظام الدولي يقتضي وجود وحدات سياسية عديدة ومتفاوتة القوة والتي تتمثل بكافة الفاعلين الدوليين من دول ومنظمات دولية وقوى وشركات عبر وطنية ، ووجود تفاعلات بين هذه القوى صراعية وتعاونية .

والنظام (النسق) الدولي ذو طبيعة متغيرة ويفتقر الى الاستقرار وقد يأخذ أشكال مختلفة هي :

1 ـ النظام (النسق) المتعدد القطبية : يقوم هذا النظام على وجود توازن للقوى بين عدة أقطاب بحيث لا تقوم قوة واحدة بقيادته . وتتسم العلاقات عادة بين هذه القوى بالصراع والتنافس .

2 ـ النظام الثنائي القطبية : ويقوم على وجود قوتين تلعبان دور القيادة في النظام الدولي وتتمحور حولهما كافة القوى في العالم وهو ما يطلق عليه الاستقطاب . ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال الثنائية القطبية وذلك حسب العلاقات بينهما والعلاقات بينهما وبين الدول التي تدخل في الاستقطاب حولهما .

أ ـ الثنائية القطبية الصارمة ب ـ الثنائية القطبية المرنة

3 ـ النظام أحادي القطبية : ويقوم على سيطرة قوة واحدة على كافة التفاعلات في النظام الدولي وذلك لأنها تملك قوة هائلة وعلى كافة المستويات السياسية والعسكرة والاقتصادية ، مما يجعل من الصعب منافستها من قبل القوى الأخرى .

المشاركة السياسة

المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في النظام السياسي. ، وتعني تحديدا ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال وهي تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم

وتختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، تبعاً لاختلاف الأنساق السياسية، حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتخذ أشكالها وفقاً لنمطه، لأن كل نسق يتضمن العديد من الأدوار، التي يؤديها الأفراد داخله،فقد نجد نسقا سياسيا يحصر دول المواطن بمجرد الادلاء بصوته في الانتخابات ويتوقف دوره هناك ، ونسقا آخر يسمح للمواطن بالمشاركة السياسية الكاملة من انتخاب وترشيح وتكوين أحزاب أو الانضمام اليها ، وتكوين الجمعيات والنقابات ومجموعات الضغط ، الأمر الذي يؤدي للإعتراف بالمعارضة وشرعيتها وتداول السلطة

وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة. وتتمثل أهميتها وضرورتها باحتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة والتحولات الاجتماعية المرافقة لإجراءات التحديث السياسي والتنمية السياسية والاقتصادية. وهو ما

يجعل منها عملية شاملة، بمعنى أنها عملية متعددة الأبعاد. فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي المعبر عن رغبات القوى الاجتماعية وإنما في مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضا

وعليه، فإن درجات المشاركة السياسية ترتبط بطبيعة البنى السياسية للأنساق المعينة، ومدى ملاءمتها للنشاطات السياسية للمواطنين، ومدى انفتاحها على مساهمتهم الفعلية في العملية السياسية، أو بتعبير آخر بمدى توافر المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب النشاطات السياسية للمواطنين. وفي المحصلة، فإن المشاركة السياسية إجراء نظامي يسمح .به الهيكل السياسي للنسق القائم وهو أمر يختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر

وعادة ما تتم المشاركة السياسية وفقا لنمطين

الأول:

عبارة عن أنشطة تقليدية أو عادية أبرز ملامحها التصويت في الانتخابات والاشتراك في الندوات والمؤتمرات والانضمام للأحزاب السياسية والدخول ضمن جماعات المصالح والتقدم في الترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية . ويأتي التصويت على رأس هذه الأنشطة فهو موجود في كافة الأنساق سواء كانت ديموقراطية أو غير ديموقراطية ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن التصويت في الانساق الديموقراطية يعتبر وسيلة المفاضلة بين المرشحين لاختيار أفضلهم (من وجهة نظر الناخب) وفي الانساق الديموقراطية يتمتع الناخبون بدرجة كبيرة من الحرية وعلى النقيض من ذلك تعتبر الانتخابات في الانساق الشمولية و سيلة لأصحاب النفوذ في السلطة للدعاية لأنفسهم وكسب التأييد والشرعيةلهم ومن ثم فإن الامتناع عن التصويت يعد بمثابة احتجاج صامت على الوضع السياسي .

والثاني :

يتجلى غالبا بالأنشطة غير التقليدية التي كثيراً ما يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن مطالبهم أو للاحتجاج على سياسة الحكومة عندما تسد أمامهم كل الطرق

العادية للمشاركة السياسية ،ويرون أن دور الدولة بالنسبة لهم هو دور سلبي غير ذي جدوى ومن أمثلة هذه الأنشطة المظاهرات وتخريب الممتلكات والتطرف والاغتيال والحروب الأهلية والانقلابات . وتمارس هذه الأنشطة عادة في الدول المتخلفة التي تعاني من غياب قنوات التعبير الشرعي مثل عدم وجود أحزاب سياسية أو ضعف دور النقابات العمالية و استمرارية ملاحقة الدول للسياسيين المعارضين ..ألخ .

النخبة السياسية

استخدم تعبير النخبة أو الصفوة منذ القدم ، حيث تعود البداية الحقيقية لمفهوم النخبة الى الفيلسوف اليوناني أفلاطون ، حين تحدث عن ضرورة أن يحكم المجتمع من الحكماء ، وقد وجدت مذاهب ومعتقدات دينية عديدة عبرت بشكل أو بآخر عن النخبة واستعمل هذا المصطلح لإعلاء شأن الذات الجماعية مثل (شعب الله المختار) .

وتشير بعض الدراسات الى أن مفهوم النخبة استعمل ابتداء من القرن الثاني عشر حيث أصبح يعني المنتخب elu أو المختار le choisi أو المميز le distingué وأصبح من الممكن الحديث عن نخبة الجيش و نخبة المجتمع .

الا أن التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة يرجع الى سان سيمون Saint Simon عندما تحدث عن حكم العلماء ورجال الصناعة . وقد استخدمت كلمة النخبة Elite في القرن السابع عشر بمعنى مغايرلمعناها الحالي ، فقد استعملت لوصف السلع ذات النوعية الممتازة ، وما لبث هذا الاستعمال أن اتسع للإشارة الى الفئات الاجتماعية العليا كبعض والوحدات العسكرية ، او المراتب العليا في المجتمع ، الا أن هذا المصطلح لم يستعمل استعمالا واسعا الا في بدايات القرن العشرين في بريطانيا وامريكا حيث انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السيسيولوجية للنخبة .

يعتبر رايت ميلز من أوائل الباحثين الذين اثاروا الانتباه لموضوع النخب وبين في كتابه (النخبة الحاكمة) أن هناك فئة معينة هي التي تمسك بزمام الأمور في مقابل شعب تابع وبعيد عن دائرة القرار .

ويعرف باريتو النخبة بأنها (مجموعة من الناس يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات) ويذهب التعريف التقليدي للنخبة الى أنها (مجموعة من الأفراد تملك قدرا من التاثير والنفوذ أكثر من الآخرين) .

ويميز بوتومور بين النخبة بشكل عام والأقلية التي تحكم المجتمع ، حيث استعمل مصطلح الطبقة السياسية للإشارة الى تلك الفئات التي لها القدرة على التأثير السياسي والتي تدخل في صراعات مباشرة في سبيل الوصول للقيادة السياسية ومصطلح النخبة السياسية وهي الفئة التي تشمل الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية ..

ويرسم هرم نخوبيا داخل المجتمع في قاعدته نخبة المجتمع ،أي كل الفئات ذات الوظائف المميزة في كافة المجالات ، وفي وسطه الفئة المنبثقة من القاعدة او النخبة الاجتماعية والتي تشارك بالحياة السياسية ، وتدخل في صراع مباشر للوصول الى السلطة والاستحواذ عليها وهي الطبقة السياسية ، وفي قمته من يمارسون السلطة وهم النخبة السياسية .

مما يعني ان النخبة السياسية التي تتربع على قمة الهرم غير ثابتة ، فمن الممكن ان ينزل افرادها الى الطبقة السياسية او يصبحوا افرادا عادين من النخبة الاجتماعية وذلك بموجب ما يعرف بتداول النخب الذي ينتج عن التغيير الذي يقع في بنية المجتمع ، فظهور قوة اجتماعية جديدة يرافقه عادة تجدد على مستوى النخب السياسية .

الجماعات الضاغطة

يمكن تعريف الجماعات الضاغطة بأنها (مجموعة من الأفراد تتآلف فيما بينها لتحقيق مصالح مشتركة ، وتتفاعل مع صانع القرار لتحويل مصالحها الذاتية الى سياسات عامة وقرارات رسمية) أو (تنظيمات يتم انشاؤها من أجل الدفاع عن المصالح وممارسة الضغط على السلطات العمومية من أجل الحصول

على قرارات تخدم هذه المصالح) . ويتطلب ذلك وجود حد أدنى من التنظيم ، بمعنى أن تكون هذه الجماعة منظمة ، وأن تتمتع بقرار مستقل بحيث لا تكون مجرد أداة تستعمل من قبل منظمة أخرى ، وأن تدافع عن المصالح المشتركة لأعضائها ، وتتمتع بقيادة قوية ذات مركز اجتماعي مرموق وأن تتوفر على قدرات مالية لتمويل نشاطها .

تختلف الجماعات الضاغطة عن الأحزاب السياسية في أهدافها ووسائلها ، فهي تسعى لتحقيق مصالح ذاتية وطبقية ، فاذا كانت تسعى الى تحقيق مكاسب مادية كالنقابات المهنية فهى تلجأ الى الاضراب أو التهديد به ، بينما الأحزاب السياسية تسعى على الخصوص للوصول للسلطة أو المشاركة بها بواسطة كسب التاييد الشعبي والفوز في الانتخابات ، وحين تفشل الأحزاب في ذلك فانها تتحول الى معارضة ، أما الجماعات الضاغطة فانها تستمر في محاولاتها لتحقيق المكاسب لأعضلئها سواء نجحت في ذلك أو فشلت . هذا بالإضافة الى أن الأحزاب تقدم نفسها كقوة تدافع عن كل فئات المجتمع من خلال برنامج سياسي يشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اما الجماعات الضاغطة فانها في الغالب تدافع عن مصالح فئوية خاصة .

يمكن تقسيم الجماعات الضاغطة الى :

1ـ جماعات المصالح السياسية : وهي الجماعات التي تدافع عن مصالح سياسية بحتة ، ويطلق عليها عادة اللوبي ، كاللوبي الصهيوني .

2 ـ جماعات الضغط الشبه السياسية : وهي التي تهدف الى مصالح سياسية واقتصادية معا ، كنقابات العمال واتحادات رجال الأعمال .

3 ـ جماعات الضغط الإنسانية : وهي التي تهتم بحقوق الانسان ، ورعاية الطفولة ، والرفق بالحيوان

4 ـ جماعات الضغط المهنية : وهي التي تهتم باصحاب المهنة الواحدة .

وسائل عمل الجماعات الضاغطة : تلجأ الجماعات الضاغطة الى العديد من الوسائل للوصول الى أهدافها منها :

1 ـ التأثير على الرأي العام : تلجأ المجموعات الضاغطة الى محاولة التأثير على الرأي العام لدوره الكبير في التاثير على السياسات العامة وبشكل خاص في الدول الديمقراطية ، لهذا تسعى الى امتلاك أو السيطرة على العديد من وسائل الأعلام مثل الجرائد والمجلات ودور الإذاعة ومحطات التلفزة .

2 ـ الاقناع : وهو من أهم أدوات الجماعات الضاغطة للوصول لأهدافها وذلك بإقناع متخذي القرار بأهدافها وذلك عبر اللقاءات والاجتماعات الخاصة والعامة وتوفير المعلومات التي تخدم مصالحها ، وتستعين هذه الجماعات في ذلك عادة بأصحاب الخبرة كالقضاه المتقاعدين والوزراء وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين بعد تركهم لمناصبهم .

3 ـ العلاقات الشخصية : ترتبط الجماعاعات الضاغطة عادة بعلاقات شخصية متميزة بالبرلمانيين والوزراء والموظفين السامين وتسخر هذه العلاقات لخدمة مصالحها .

4 ـ التهديد : وهو أسلوب يأخذ اشكالا مختلفة كالتهديد بعدم تأييد عضو البرلمان في الانتخابات المقبلة ، أو خلق أزمات مالية واقتصادية للحكومات كالتحريض على عدم دفع الضرائب أو التهديد بالتوقف عن العمل .

5 ـ الرشوة : وتأخذ اشكالا مختلفة كالرشوة المباشرة لمسؤولين ، وتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين والأحزاب السياسية .

الرأى العام

يمكن تعريف الرأي العام بأنه (محصلة الآراء والمواقف والمعتقدات التي تعكس اتجاه نسبة مؤثرة من افراد جماعة ما في زمن محدد إزاء موضوع معين) . أو (وجهة نظر اغلبية المجتمع تجاه قضية عامة معينة في زمن معين ، تهم المجتمع وتكون مطروحة للنقاش والجدل للبحث عن حل يخدم الصالح العام) .

اذن هناك مجموعة من العناصر يجب توفرها لوجود ما نسمية رأيا عاما وهي :

1 ـ وجود قضية عامة تهم المجتمع .

2 ـ حيز زمني محدد تظهر فيه القضية .

3 ـ ضرورة حدوث جدل ونقاش حول القضية .

4 ـ خلفية تحقيق المصلحة العامة .

نستنتج من هذه العناصر أن الراي العام يكون دائما بصدد قضية معينة في زمن معين ، وبالتالي بقدر ما تتعدد القضايا التي تشغل المجتمع تتعدد الآراء العامة ، وأنه ليس هناك رايا عاما واحدا ودائما وثابتا

، فقد يتغير ليصل الى حد التناقض إزاء نفس القضية في زمن آخر . وقد يتغير من قضية الى أخرى فنكون أمام راي عام إزاء كل قضية .

والراي العام لا يتكون دفعة واحدة وانما يتطلب وجوده المرور من عدة مراحل وهي :

1 ـ ظهور القضية الذي قد يكون تدريجيا أو دفعة واحدة ، والبدء بالتعرف على القضية لإدراكها والشروع في مناقشها حيث تثور التساؤلات حول أهمية القضية والحلول الممكنة لها وضرورة اتخاذ موقف ازاءها .

2 ـ بداية ظهور المقترحات من خلال مناقشة الحلول الممكنة والملائمة للقضية الأمر الذي يؤدي الى اختلاف هذه المقترحات ومن ثم الصراع فيما بينها نتيجة لاختلاف وجهات نظر افراد المجتمع ،

مما يؤدي الى السير باتجاه تبلور هذه المقترحات بسبب المزيد من المعرفة لحيثيات القضية وحدوث التسويات بين هذه الآراء بحيث تتبلور آراء مؤيدة ، معارضة ، او محايدة ، مما يؤدي الى تقارب بين هذه المقترحات نتيجة للمزيد من المناقشات واستبعاد الآراء الضعيفة او غير الصالحة والاتجاه الى رأي وسط .

3 توصل المجتمع الى اتفاق شبه جماعي حول خيار محدد كحل افضل للقضية ويصبح هذا هو الراي العام للمجتمع مما يؤدي الى سلوك عام للمجتمع للتعبير عن هذا الراي بمختلف الطرق .

العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام :

1 ـ البيئة الاجتماعية : كالأسرة والأصدقاء والنوادي ودور العبادة والمدارس والجامعات .

2 ـ جماعات الضغط : حيث تعمل على التاثير على الرأي العام بكافة الوسائل للضغط على متخذي القرار .

3 ـ زعماء المجتمع وقادته : حيث تتوفر لهم القدرة على جذب انتباه المجتمع الى قضية معينة أو صرفه عنها وذلك لشعبيتهم وقبول المجتمع لآرائهم .

4 ـ وسائل الإعلام : وذلك من خلال تركيزها على قضايا بعينها باعتبارها أهم القضايا التي تهم المجتمع في فترة زمنية محددة .

5 ـ الأحداث الكبرى والهامة : وهي الأحداث التي لها أثر كبير في حياة المجتمع ، كالحروب والانتصارات والهزائم والأوبئة والإضطرابات الاجتماعية .

6 ـ الشائعات : التي لها تاثير كبير في تكوين الرأي العام وتغييره ، خاصة في غياب المعلومات الموثوقة والموضوعية .

تصنيف الرأي العام :يمكن تصنيف الرأي العام الى :

1 ـ الراي العام النوعي : ويكون بين أفراد فئة معينة من المجتمع ويتعلق بقضايا هذه الفئة بصفة خاصة .

2 ـ الرأي العام الوطني : وهو الرأي الذي يقتصر على الاهتمام بقضية تهم مجتمع ما دون غيره .

3 ـ الرأي العان الإقليمي : يكون بين مجموعة من الشعوب الني تتجاور جغرافيا وتربطها مصالح مشتركة كالراي العام العربي والرأي العام الأوروبي

4 ـ الرأي العام العالمي : الذي يكون بخصوص قضية تهم عدد كبير من الشعوب او قضايا ذات بعد دولي .

السلطة السياسية

السلطة ضرورة حتمية لنشوء الجماعات السياسية المنظمة، وهي من هذه الزاوية تعد ظاهرة اجتماعية، بمعنى أنها مرتبطة بالجماعة، حيث لا يتصور وجود السلطة دون وجود جماعة بشرية، كما أن الجماعة لا يستقيم أمرها بدون وجود سلطة آمرة ، تحفظ النظام فيها و تعمل لصلح أفرادها، و على ذلك فهناك تلازم بين الجماعة المنظمة و السلطة.

وباعتبار الدولة أرقى و أكبر الجماعات المنظمة و أهمها، فإننا نجد إجماعا فقهيا حول جوهرية عنصر السلطة السياسية بين العناصر المكونة للدولة.

يمكن تعريف السلطة بأنها: (علاقة توتر غير متوازن بين إرادتين فرديتين ، أو جماعيتين ...بحيث تنتصر إحدى الإرادتين على الأخرى) ، وهكذا فإننا نقول إن(أ) يمتلك سلطة في مواجهة(ب) عندما يكون (أ) في مستوى أن يدفع (ب) إلى القيام بعمل أو الامتناع عن القيام به.

فالسلطة **علاقة إنسانية غير متكافئة** ، طرف فيها يصدر الأوامر و الطرف الآخر يخضع لها ، طرف فيها حاكم والطرف الآخر محكوم .

ومن هنا يعرف بعض العلماء السلطة بأنها (**السيطرة على عقول و أفعال الآخرين و القدرة على توجيهها**).

أنماط السلطة في تحليلات ماكس فيبر:

في تحليلات ماكس فيبر تقسم السلطة إلى ثلاثة أشكال:

1/السلطة التقليدية: هي تلك السلطة التي تستند في – فرض نفسها- على التقليد.

التقليد أما يكون طريقة تفكير أو عيش مألوفة. هكذا وجدنا آبائنا يفعلون ، أو هكذا وجدنا الآخر دائما ، أو أن يكون تركة وتراثا ، يعتبر أصحاب العلاقة نفسهم قيمون عليه ولا يمكن لهم التخلي عنه لان في ذلك ضياع لهويتهم.

2/ السلطة العقلانية – الشرعية: هي السلطة التي تستند في فرض وجودها على كونها مطابقة لنظام أو قانون معين، على قواعد يمكن توضيحها أو تبريرها عند كل طلب مناسب.

3/السلطة الكاريزمية: هي سلطة الرسالة أو القائد الذي يفرض نفسه ، لأنه يتمتع بسحر واعتبار وهبه لديه تجعله متعذر المقاومة، وهي سلطة النبي أو البطل ,

وتتميز سلطة الدولة بعدة ميزات هي :

-السلطة السياسية في الدولة سلطة أصلية

- غير مشتقة و لا مفوضة من أية سلطة أخرى.

- هي أساس و منبع كل السلطات الموجودة في الدولة.

2- السلطة السياسية في الدولة سلطة عليا

- لا توجد سلطة أعلى منها ولا مساوية لها .

3- السلطة السياسية في الدولة ذات اختصاص عام

- تملك التدخل في سائر مظاهر الحياة البشرية لتنظيمها ، و اقرار ما تراه أمنا و عدالة و بهذا الاختصاص العام تتميز عن باقي أشخاص القانون العام الداخلي ، كالأقاليم و الجماعات ، و القانون الدولي والمنظمات الدولية.

4- السلطة السياسية في الدولة تحتكر الإكراه المادي

ان الدولة لم توجد بالمعنى العصري للكلمة إلا من يوم أن جمعت بين يديها كل السلطة الإكراهية المادية ، قوة مسلحة...بوليس...الخ بعد أن انتزعتها من الأسياد الإقطاعيين. و عندما ترضى الدولة أن تسمح لميليشيات مسلحة بمشاركتها في امتلاك القوة المادية ،فإنها تضع أول خطوة في طريق الانحلال .

ان حكام الدولة يوضعون في مركز السيطرة على صعيد الفعالية ، بالنسبة الى زعماء بقية التجمعات القائمة في اطار الدولة – الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات، القبائل- وكذلك بالنسبة الى زعماء حكام بقية الدول.

5- سلطة الدولة الواحدة لا تقبل التعدد ولا تقبل التجزئة

- على إقليم واحد لا يمكن أن يوجد إلا سلطة عليا واحدة .

- لا يمكن تفتيت سلطة الدولة إلى أجزاء، وهذا لا يتناقض مع توزيع الاختصاص داخل السلطة الواحدة ،اختصاص التشريع ...اختصاص التنفيذ، اختصاص القضاء .

6- سلطة الدولة سلطة ذات سيادة

والسيادة هي الوصف القانوني لسلطة الدولة ، ولقد تأتى هذا الوصف من خلال تجميع كل الخصائص السابقة، و السيادة تتجلى في مظهرين أحدهما داخلي ، حيث داخل اقليمها لا يوجد فوق سلطة الدولة سلطة أخرى أعلى منها أو تساويها، وخارج إقليمها لا تخضع الدولة لأي سلطة أجنبية ، وتتمتع بالمساواة في الحقوق و الواجبات مع باقي الدول التي يتكون منها المجتمع الدولي.

الحزب السياسي

الحزب السياسي : (هو تنظيم دائم على المستووين الوطني والمحلي ، يسعى للحصول على مساندة شعبية ، بهدف الوصول للسلطة وممارستها ، من أجل تنفيذ سياسة محددة).

شروط الحزب السياسي :

أ ـ استمرارية التنظيم :يعتبر شرط استمرارية الحزب ، معيارا يميز الحزب عن التنظيمات الأخرى المؤقتة ، التي تختفي باختفاء مؤسسها أو بتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها ، مثل الجمعية ، الزمرة ، الجماعة ، والعصبة .

ب ـ التنظيم على المستوى المحلي والوطني :يميز هذا المعيار الحزب عن الجماعات البرلمانية . فالجماعة البرلمانية لا توجد إلا على المستوى الوطني ، ولا تملك تنظيما متكاملا على المستوى المحلي منتشرا في كل أقاليم الدولة .

ج ـ الرغبة في ممارسة السلطة :تعتبر الرغبة في الوصول للسلطة وممارستها ، أهم ما يميز الأحزاب السياسة عن الجماعات الضاغطة ، فالهدف المباشر للحزب هو الوصول للسلطة أو المشاركة فيها ، لذا تسعى الأحزاب للحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية لتشكيل الحكومة ، أما الجماعات الضاغطة ، فلا تهدف للوصول للسلطة وإنما تسعى إلى التأثير على من يملكون السلطة ، والضغط عليهم لدفعهم لتحقيق مصالحها .

د ـ البحث عن مساندة شعبية :تهتم الأحزاب السياسة بالحصول على دعم شعبي من خلال الانتخابات أو أي طريق آخر ، وهذا المعيار هو الذي يميز الأحزاب عن النوادي . فالنوادي حتى وان كانت سياسية ، لا تشارك في الانتخابات ولا تسعى للحصول على مقاعد في البرلمان .

النظام الحزبى

توجد اختلافات بين النظم الحزبية ، من حيث عدد الأحزاب داخل الدولة ، وحجم كل حزب بالنسبة للأحزاب الأخرى ، وطريقة تعاون هذه الأحزاب فيما بينها . فمجموع هذه العلاقات بين الأحزاب يشكل نظاما من العلاقات الثابتة نسبيا ،والذي يشكل النظام الحزبي في الدولة ، . فإما أن يكون نظام تعدد الأحزاب ، أو نظام الثنائية الحزبية أو نظام الحزب الواحد .

نظام تعدد الأحزاب :

تتبنى أغلب الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات متفاوتة باستثناء بعض الدول الأنجلوسكسونية كبريطانيا والولايات المتحد وكند واستراليا , التي تتبنى نظام الحزبين . ويرى المحللون أن النظام الحزبي في الديمقراطيات الغربية يقوم بدو رمهم في تخفيف واحتواء صراع الطبقات ، هكذا تميل الدول إلى نظام تعدد الأحزاب إذا كانت الفوارق كبيرة بين الطبقات ، وكان وعي هذه الطبقات قويا . أما إذا كانت الفوارق غير كبيرة فانه يمكن تجميع الطبقات في طبقتين وبالتالي تأخذ الدولة بنظام الحزبين .

(1) تعدد الأحزاب التام : نعتبر نظام تعدد الأحزاب تاما عند وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع ، إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه المتشدد ، والذي يعبر عن مصالح فئة محدودة ، دون أن يهتم بالتوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى .

(2) تعدد الأحزاب المعتدل : يعني نظام التعدد المعتدل وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين ، كل جبهة تضم عددا من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسة . هاتان الجبهتان تتقدمان للناخب ببرنامجين ، بحيث يسهل عليه الاختيار بينهما ، كما تقوم كل جبهة بالعمل كوحدة واحدة داخل البرلمان ، مما يؤدي إلى تعديل جوهري في نظام تعدد الأحزاب ويجعله اقرب لنظام الحزبين .

نظام الحزبين :

يذهب بعض الفقهاء إلى أن نظام الحزبين نظام تفرضه الطبيعة الإنسانية ، ويحتمه التاريخ وفي هذا يقول **موريس دوفرجيه**(ان نظام الحزبين يبدو نظاما طبيعيا ، ونقصد بذلك أن الشعوب تكون دائما أمام الاختيار بين سياستين وكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين). فالصراع يكون دائما صراعا بين اتجاهين أو طبقتين ، كالصراع بين أنصار الاستقرار وأنصار الحركة ، والصراع بين المحافظين وأنصار التغيير الجذري والصراع بين البرجوازية والبروليتاريا . وهكذا تبدو الثنائية متفقة مع طبيعة الأمور .

كمايؤدي نظام الحزبين الى سهولة تجميع المصالح ، ويمكن الرأي العام من الاختيار السهل والواضح في المسائل الأساسية ، وبالتالي فان الناخب يقوم بدور مباشر في الحياة السياسية .فيقوم الناخب باختيار النواب والحكومة مباشرة ، لأن رئيس الحكومة هو بالضرورة زعيم الحزب الفائز في الانتخابات . كذلك يضمن نظام الحزبين الاستقرار الحكومي ، طالما أن الحزب الذي يمسك بالسلطة يتمتع بالأغلبية المطلقة في البرلمان .

نظام الحزب المسيطر (الحزب القائد)

يقوم هذا النظام عندما يكون هناك تعدد للأحزاب ولكن أحدها هو الذي يستأثر بالسلطة نظرا لقوته وحصوله على أغلبية كبيرة ، تحول بين الأحزاب الأخرى وبين إمكانية وصولها للسلطة .

وكان الفقيه الفرنسي **موريس دوفرجيه**هو أول من اكتشف ظاهرة الحزب المسيطر وأدخل هذا الاصطلاح للعلوم السياسية سنة 1951 . ويرى بوجوب توفر خاصتين لكي يتحول نظم تعدد الأحزاب إلى نظام الحزب المسيطر :

الخاصية الأولى :أن يتفوق الحزب تفوقا واضحا خلال فترة طويلة نسبيا .

الخاصية الثانية :أن يجسد الحزب أفكار الأمة وآمالها بحيث تجد الأمة نفسها في برنامج الحزب وطريقة عمله .

.

النظم غير التنافسية (نظم الحزب الواحد)

يكون النظام الحزبي غير تنافسي عندما يحتكر حزب واحد السلطة ولا يسمح بتكوين أحزاب أخرى منافسة . ونكون هنا أمام نظام الحزب الواحد . تتفرع نظم الحزب الواحد الى عدة أشكال ، وتختلف عن بعضها باختلاف معنى ودور وايدلوجية الحزب ، لهذا نجد نظام الحزب الواحد الشيوعي ، الفاشي ، ونظم الحزب الواحد في العالم الثالث .

أ ـ الحزب الواحد الشيوعي :

يعتبر التحليل الماركسي أن الحزب تعبير سياسي عن طبقة اجتماعية محددة، إذ بمجرد قيام الثورة وتوحيد المجتمع ، والغاء الطبقات ، تنتفي الحاجة لوجود أكثر من حزب واحد .

ب ـ الحزب الواحد الفاشي :

ان تبرير نظام الحزب الواحد الفاشي يختلف عن تبرير الحزب الواحد الشيوعي ، حيث أن تبني هذا النظام يرجع الى التخلي عن مبدأ حياد الدولة السياسي ، فالدولة اللبرالية دولة محايدة تقبل الاختلاف السياسي وتداول السلطة ، أما الدول الفاشية فهي دول تحمل فكرا معينا وتدافع عنه ولا تقف موقف الحياد ، وهكذا تعتبر الدولة الفاشية أنها تحمل قيما عليا تدافع عنها .

ج ـ الحزب الواحد في دول العالم الثالث :

تتبنى الكثير من دول العلم الثالث نظام الحزب الواحد ، وتختلف هذه الدول في تبريرها لهذا النظام . فأحيانا تستند إلى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية ، حيث أن نظام تعدد الأحزاب قد يؤدي إلى انقسامات قبلية أو محلية . وأحيانا أخرى تطرح ضرورة تعبئة جميع جهود التنمية الاقتصادية لمصلحة الدولة وعدم تفريق هذه الجهود في صورة أحزاب ، وقد تلجأ إلى مبررات أخرى كعدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية والإدارية لإدارة تعدد الأحزاب بشكل يفيد المجتمع .